

سكان العراق وايران - دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية

د. عباس غالي الحديثي

قسم الجغرافية / كلية التربية أبن رشد - جامعة بغداد

الملخص

هذا البحث يهتم بالاختلافات والتشابهات بين سكان العراق وايران من منظور الجغرافية السياسية . ولأجل عرض هذه المقارنة فإن البحث سيهتم بحجم سكان ايران والعراق وتركيب هؤلاء السكان , لاسيما التركيب القومي , والبيئي , والتعليمي. التحليل أظهر أن هناك تشابهاً في معدل نمو السكان لكلا الدولتين واختلافات نسبية في التركيب القومي وحجم المراكز الحضرية وعددها في كلا الدولتين .

ضرورات البحث وهدفه

١. ان كلا من العراق وايران دولتان ناميتان تتشابه فيهما كثير من الخصائص السكانية مما يعني ضرورة تنمية هذا العنصر الهام من عناصر الانتاج وبالتالي القوة، الذي يعتبر اهم تلك العناصر وذلك من خلال ما توصف به الدول النامية بانها غنية بمواردها الا ان النقص هو في العنصر البشري - كمنتج ومستهلك خاصة من الناحية النوعية.

٢. السياسة السكانية الجديدة التي يتبعها العراق وهي سياسة تشجيع النسل حيث تمت مناقشة (الحملة الوطنية لزيادة سكان العراق) في مجلس الوزراء يوم الخميس المصادف ١٩٨٦/٢/٦ بعد ان كان العراق يعتبر من الدول المحايدة في مجال الزيادة السكانية.

٣. يمكن ان نؤشر دافعاً اخر وهو مجاورة العراق لدول غير عربية ذات ثقل سكاني لاتعادلها دول المشرق العربي مجتمعة^(٢).

٤. ان اية دولة عندما تحدد استراتيجيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي علاقاتها الدولية خاصة مع الدول المجاورة لها، لابد لها من ان تضع الحقائق السكانية نصب اعينها باعتبارها مقومات جوهرية في قوة الدولة وأحد المحددات لسلوكها الداخلي والخارجي واعتمادا على ذلك فالبحث يهدف بصورة اساسية توضيح العلاقة بين السكان وقوة الدولة في كل من العراق وايران علاوة على التنبيه الى ضرورة الاهتمام بهذا المقوم من مقومات الدولة فيهما لما يتصف فيه سكانهما من خصائص تعمل بشكل قد يتعارض مع طموحهما

منهج البحث:

هناك العديد من المناهج التي يتبعها الجغرافيون في دراساتهم للظواهر من وجهة نظر الجغرافيا السياسية . وقد استطاع كوهين Cohen ان يدرج لنا ستة مناهج هي^(٢):

١. منهج تحليل القوة

٢. المنهج التاريخي

٣. المنهج المورفولوجي

٤. المنهج الوظيفي

٥. المنهج النظامي

٦. المنهج السلوكي

لقد تم اختيار منهج تحليل القوة لبيان اثر الكتلة الحيوية لكل من ايران والعراق على قوتيهما وعلى الرغم من تحفظ البعض على مدى فائدة هذا المنهج بالنسبة للجغرافي الا ان (ريتشارد موير) اوضح بان القوة تكون محط اهتمام الجغرافيين بسبب تاثيرها على سلوك الدولة وبسبب ان قوة الدولة تقام جزئيا على خصائصها الجغرافية^(٣) كما ان القوة تعتبر احد اهداف الدولة حيث لا بد لكل دولة ان تحتفظ بحد ادنى من القوة التي تستطيع بها الحفاظ على كيانها وامنها، ويمكن ان نضيف الى ذلك بان موضوع البحث هو السكان الذي يعتبر احد العناصر الاساسية لنشوء وتطور الدولة وقوتها^(٤).

مفهوم القوة: لم يتفق الباحثون حول تحديد موحد جامع لمفهوم القوة، الامر الذي يتطلب النظر لبعض تعاريف هذا المفهوم. فهناك من يعرف القوة بانها ((المقدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى بالكيفية التي تخدم اغراض الدول الممتلكة لها))^(٥) بينما يعرفها اخرون بانها " الطاقة الذاتية المشحونة بها الوسائل المستخدمة في تحقيق الاهداف لكي تتخطى بها ما يعترضها من معوقات"^(٦) في حين ينظر لها ظرف ثالث على أنها ((قدرة الدولة على ممارسة التصرف الارادي في الحر واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الداخلية والخارجية بمحض ارادتها واختيارها بل والتاثير في قرارات الدول الاخرى))^(٧) ويكن ان تعرف القوة بانها ((حصيلة تنظيم واستخدام وتفاعل النظم لرئيسية والفرعية الطبيعية والبشرية للدولة وتأثير العلاقات الدولية على فعالية هذه النظم)).

حجم السكان: مما لا شك فيه ان حجم السكان في اية دولة، يلعب دورا مهما في سلوك هذه الدولة وتترتب عليه اثارا ايجابية كثيرة في حالات وسلبية في حالات اخرى.

فمن المعروف، ان العدد الكبير من السكان يمكن الدولة من انشاء المصانع الكبيرة على اسس اقتصادية لتعمل بكفاءة كاملة^(٨) كما ان هناك حالات كثيرة تدل على ان الدولة القليلة السكان خاصة عندما لا تستخدم نوعياً قد تكون ضعيفة في قدراتها ولا سيما العسكرية على الرغم من كونها تمتلك موارد اقتصادية كبيرة^(٩) علاوة على ذلك فان الحجم الكلي للسكان هو العامل الاول في تحديد حجم القوى العاملة ومن المتعذر ان يستعاض تماما عن العمل بعوامل

الانتاج الأخرى، ومن الناحية العسكرية فإن أفراد القوات المسلحة يختارون عادة في حدود أعمار معينة فإن وفرة السكان شرط ضروري لإنشاء جيش كبير وتتوافر في السكان القدرة على تعويض ما قد يصيب ذلك الجيش من خسائر^(١٠) إضافة إلى هذا فإن ضخامة السكان قد تخلق إحساساً بالامن والثقة بين مواطنين الدولة كما تخلق شعوراً بالخوف في نفوس أعدائها، وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها إزاء غيرها من الدول^(١١).

لقد بلغ الحجم السكاني لإيران حسب تعداد ١٩٧٦ حوالي ٣٣،٧ مليون نسمة والعراق حسب تعداد ١٩٧٧ أكثر من ١٢ مليون نسمة أي أن سكان العراق يكونون ٣٥.٥ % من سكان إيران حينذاك وإذا ما علم بأن معدل النمو السكاني في إيران هو ٢.٨% سنوياً وفي العراق ٣.٣% فإن الفارق في الحجم السكاني الكلي سيتناقض سنوياً وسيصل حجمهما السكاني عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦ مليون في العراق و ٦٧ مليون في إيران^(١٢) هذا يعطينا مؤشرات هامة لتفسير سلوك الدولتين داخلياً وخارجياً:

١. أن هذا الحجم السكاني لإيران والعراق ومجاورتها لدول مخلخلة سكانياً والتي تمثلها دول مجلس التعاون الخليجي، قد دفع العراق وإيران إلى أن يشعرا إلى بأنهما مركز الثقل السكاني بالمنطقة.

٢. أن عدم التوازن في الحجم السكاني مع مراعاة ظروف الدول العربية الأخرى قد دفع بالعراق إلى اتخاذ العديد من الإجراءات المحفزة للنمو السكاني سواء كان نمواً يحصل بتشجيع الانجاب أم نمو عن طريق الحركة الميكانيكية أي الهجرة الوافدة بالإضافة إلى تحسين المستوى النوعي عن طريق تغيير المستوى التعليمي والمهني أفقياً ورأسياً.

على أن بيان العلاقة بين الكم السكاني والكم المساحي لاية دولة على درجة عالية من الأهمية للتقرب من القوه الحقيقية للدولة، وتوضح هذه العلاقة على عدة أسس منها الكثافة الحسابية والتوزيع السكاني على الرقعة المساحية مما له أثره على امن واستقرار وتطور الدولة. خارطة رقم (١).

تبلغ كثافة السكانية الحسابية لإيران ٢٧.٦ شخص/كم^٢ وللعراق ٢٠ شخص/كم^٢ ومن المؤمل أن تزداد كثافة سكان العراق على الأرض بشكل أسرع من إيران بسبب التباين في معدل النمو السكاني لصالح العراق. إلا أن الكثافة الحسابية لا تعطي صورة واضحة عن العلاقة بين الكم السكاني والكم المساحي فيما يتعلق بقوة الدولة، بما يعني ضرورة الحديث عن توزيع السكان على مساحة فيما يتعلق بقوة الدولة، بما يعني ضرورة الحديث عن توزيع السكان على مساحة كلا الدولتين فسكان إيران والعراق لا يتوزعون بشكل متناسب على مساحتهما بل يتركزون في أجزاء معينة. تقع أكبر تجمعات السكان في إيران في منطقة

اذربيجان وكيلان وحوالي طهران وبقية وديان الانهار والسهول، بينما توجد مناطق كثيرة خالية تماما من السكان. كذلك الحال بالنسبة للعراق حيث يتركز السكان في انطقة اكبرها النطاق الممتد من خانقين على وسط الحدود الشرقية الى الناصرية على الفرات الاسفل الذي يضم ٥٠% من سكان العراق. يليه النطاق الممتد باتجاه جنوبي شرقي شمالي غربي ضمن محافظات السليمانية واربيل ودهوك ويضم ١٧% من سكان العراق كذلك النطاق الممتد ضمن محافظتي البصرة وميسان الذي يضم ١١.٥% من سكان العراق^(١٣) وبالتالي فان هذه الانطقة الثلاث تضم حوالي ٧٧% من سكان العراق.

يمثل الحالة المثالية للتوزيع^(١٤) - لاحظ الشكل رقم (١) - بمعنى انه لو كان التوزيع مثاليا أي ان سكان أي من الدولتين او كليهما ينتشرون على مساحة الدولة لاقترب المنحنى من محور الشكل الا ان الفحص الدقيق للشكل يبرز حقيقة التوزيع وهي ان ٨٨.٨% من سكان العراق يتركزون في ٤٩.٧% من مساحته، وان ٨١.٧% من سكان ايران يتركزون في ٤٩.٧% من مساحته، وان ٨١.٧% من سكان ايران يتركزون في ٤٦.٠% من مساحتها، بينما يفترض من الناحية النظرية ان يكون هناك توازن بين نسبة السكان ونسبة المساحة كأن يكون ٥٠% من السكان ينتشرون على ٥٠% من المساحة او قريب عن هذه النسبة.

وفي أدبيات الجغرافيا السياسية ينصرف الباحثون في هذا المجال الى ما يعرف بقلب الدولة او منطقة النواة Core Area التي تكون لها اهمية اقتصادية وسكانية واستراتيجية. وفي كثير من الدول يقع هذا القلب حول العاصمة كما في ايران والعراق حيث تضم بغداد ٢٦.٥% من سكان العراق كما تضم اكبر تجمع صناعي تبلغ نسبة العاملين في مجال الصناعات التحويلية ٤٣.٥% من مجموع العاملين في العراق وما يقرب ٣٢% من مجموع العاملين في مختلف الخدمات في جميع انحاء العراق^(١٥).

اما طهران فتضم ٢٠.٧% من سكان ايران ٣٢.٣% من العاملين مجال الخدمات و ٢٦.٤% في مجل التصنيع و ١٨.٢% في مجال التجارة و ٧.٨% في مجال النقل والمواصلات والخزن ، مما يعني ان طهران اصبحت المركز التجاري الرئيسي في الدولة. كما اتاح لها وضعها كعاصمة ان تحصل على كميات كبيرة من الاستثمارات الصناعية وان تستقطب نشاطات ثقافية حيث تستحوذ على ٥٣.٧% من خريجي الكليات و ٦٦.٤% من حملة الماجستير و ٥٣% من حملة الدكتوراه ويتوقع ان يصبح عدد سكان طهران عام ١٩٩١ حوالي ٧ ملايين نسمة^(١٦).

الا ان بعد القلب الايراني من الحدود الدولية العراقية - الايرانية وقرب القلب العراقي منها قد جعل من العراق في وضع يتطلب معه ضرورة اعادة توزيع السكان وتحجيم منطقة القلب واستخدام تكنولوجيا عسكرية متقدمة لحمايته وخلق عملية التنسيق بين القلب ومناطق الدولة الاخرى (الاطراف) حيث ان تعرض قلب اية دولة، في حالة قيام عدوان خارجي، للضرب، فان الاطراف قد تعجز عن تأدية المهمة التي كان القلب يقوم بها الامر الذي يهدد اوضاع الدولة بالتدهور. واذا تعرض القلب الى الاحتلال من قبل أي عدو فان من الطبيعي ان تتهاوى الاطراف وتستسلم لعجزها عن الصمود^(١٧).

ان تركز النشاط العمراني في حيز مساحي صغير أمر غير مأمون من الجوانب العسكرية اذ ان الدراسات العسكرية تشير الى ان وسائل الدفاع الجوي لا يمكنها ان تسقط اكثر من ٢٠% من القاذفات المغيرة قبل ان تصل الى اهدافها وحتى يمكن الحصول على هذه النسبة لابد ان تكون بطاريات المدافع المضادة والصواريخ واسعة الانتشار بالدولة وان تكون شبكة الرادار ووسائل الكشف والاذار من الوفرة بحيث تغطي كل اجزاء الدولة وحتى ان تحقق ذلك فمن المحتمل ان تصيب ٨٠% من الطائرات المغيرة اهدافها. ومن ناحية اخرى فان الرؤوس النووية تمتاز بانها باهظة التكاليف لذلك لن تلقى على مدن يقل عدد سكانها عن $\frac{1}{2}$ مليون نسمة، اللهم الا اذا كانت بها منشآت عسكرية ضخمة او كانت بها مناطق عسكرية تبرر استخدام القنابل النووية^(١٨).

عموما ان المدن تعتبر هدفا عسكريا اذا ما توفرت فيها بعض الخصائص التالية: كونها مركزا للسكان او بؤرة للنقل او مركزا صناعيا او مركزا للتجهيزات او تكون ذات اهمية سياسية حساسة... ولهذا فقد تتمتع باهمية سايكولوجية تفوق اهميتها التعبوية^(١٩).

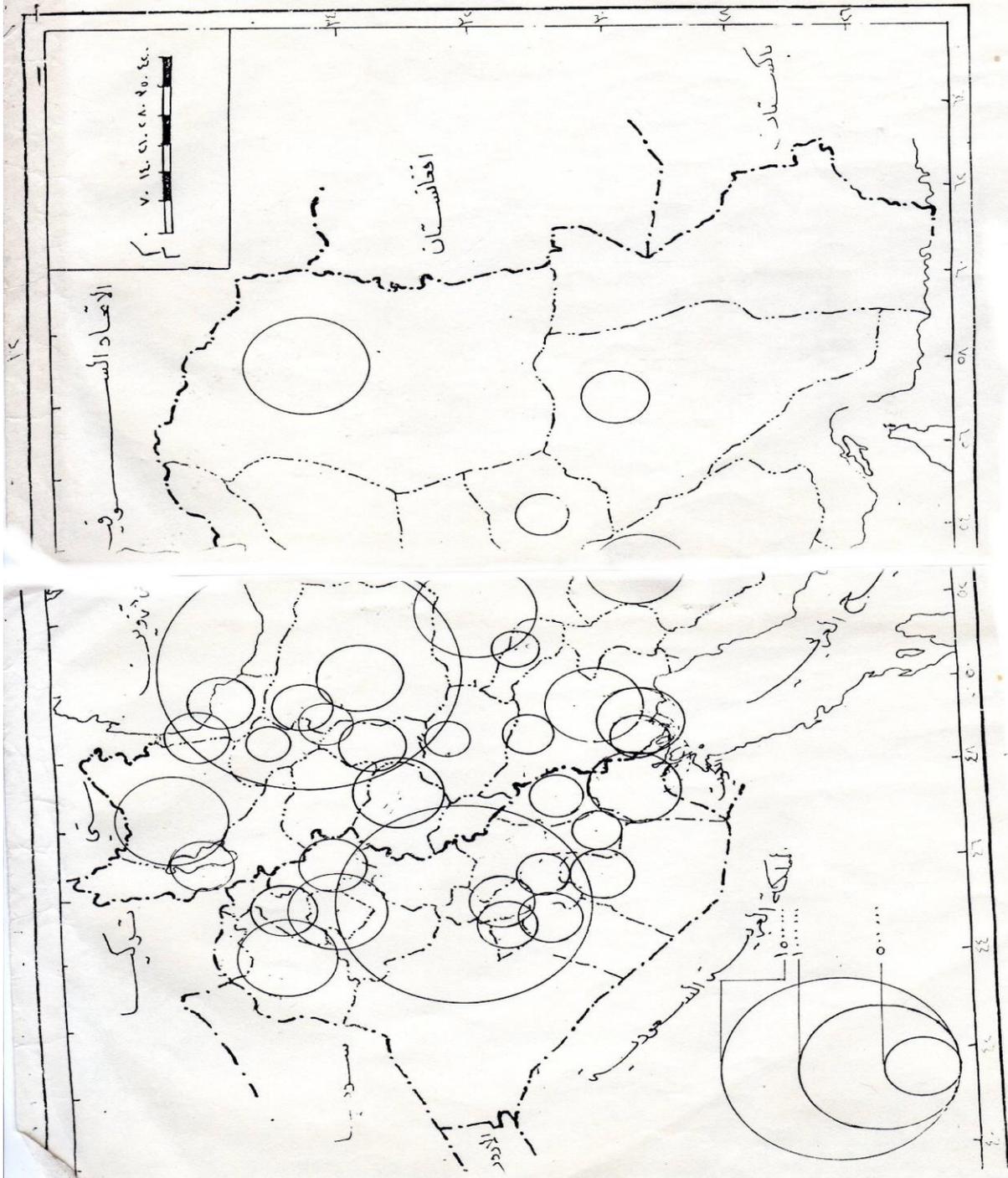
ويبدو ان جميع هذه الخصائص قد اخذت بنظر الاعتبار في تبادل قصف المدن بين لعراق وايران خاصة خلال بداية عام ١٩٨٧، تشير الاحصاءات الى ان نسبة السكان الحضري في ايران حوالي ٤٧% وفي العراق ٦٤% حسب اخر التعدادات و ٧٢.٢% من السكان الحضري في العراق أي ٥.٢٣٩.٤٦١ شخص يعيشون في ١٢ مدينة يزيد عدد سكانها عن مئة الف نسمة بينما يقابل ذلك ٤٢.٨% من السكان الحضري أي ٩.٩٥٥.٦٥٥ شخص يعيشون في ٢٣ مدينة يزيد عدد سكانها عن مئة الف نسمة في ايران. لاحظ الخارطة رقم (٢).

من ناحية اخرى ان التركيز الحضري والهجرة من الريف الى المدينة عانت منه جميع الدول النامية وادت الى نتائج متشابهة تقريبا واضرت بكل من الريف والمدينة. فمن وجهة نظر الجغرافية السياسية والتحليل الجيوبولتيكي، قد اخلت هذه الظاهرة بالامن الغذائي لكل من العراق وايران وزادت من تضخم المدن وأدت الى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع الاسعار في المدن وزيادة التصحر وارتفاع البطالة المقنعة وبالتالي انخفاض الانتاجية واصبحت مناطق الهجرة بؤرا للاضطرابات الاجتماعية، كما زادت من تلوث البيئة، شأنهما شأن كثير من الدول النامية.

خارطة رقم (٢)

هجوم المدن العراقية والایرانية التي تزيد علي ١٠٠ الف نسمة حسب نتائج تعدادي ١٩٧٧ و

١٩٧٦



الفاعلية السكانية: يميل الباحثون الى عدم اعتماد الحجم السكاني كمتغير مستقل يقرر مقدار قوة الدولة رغم اهميته الكبيرة في هذا، نتيجة لوجود متغيرات اخرى ترتبط بهذا الحجم وتزيد او تقلل من فعاليته في هذا المجال متمثلة في التركيب العمري والاقتصاد والقومي والديني والتعليمي والتي تكون متداخلة التأثير والتأثر وبالتالي تكون قادرة على التأثير في الحجم السكاني لاية دولة وتعطية وزنه الحقيقي مما يؤثر في نهاية الامر على تباين قوة الدول.

التركيب العمري: يعتبر كل من ايران والعراق ضمن مجموعة الدول النامية التي يتصف فيها الهرم السكاني بعرض قاعدته مكونا الطاقات الشابة لمختلف الاغراض - على فرض توفر الحاجة لهم. شكل رقم (٢).

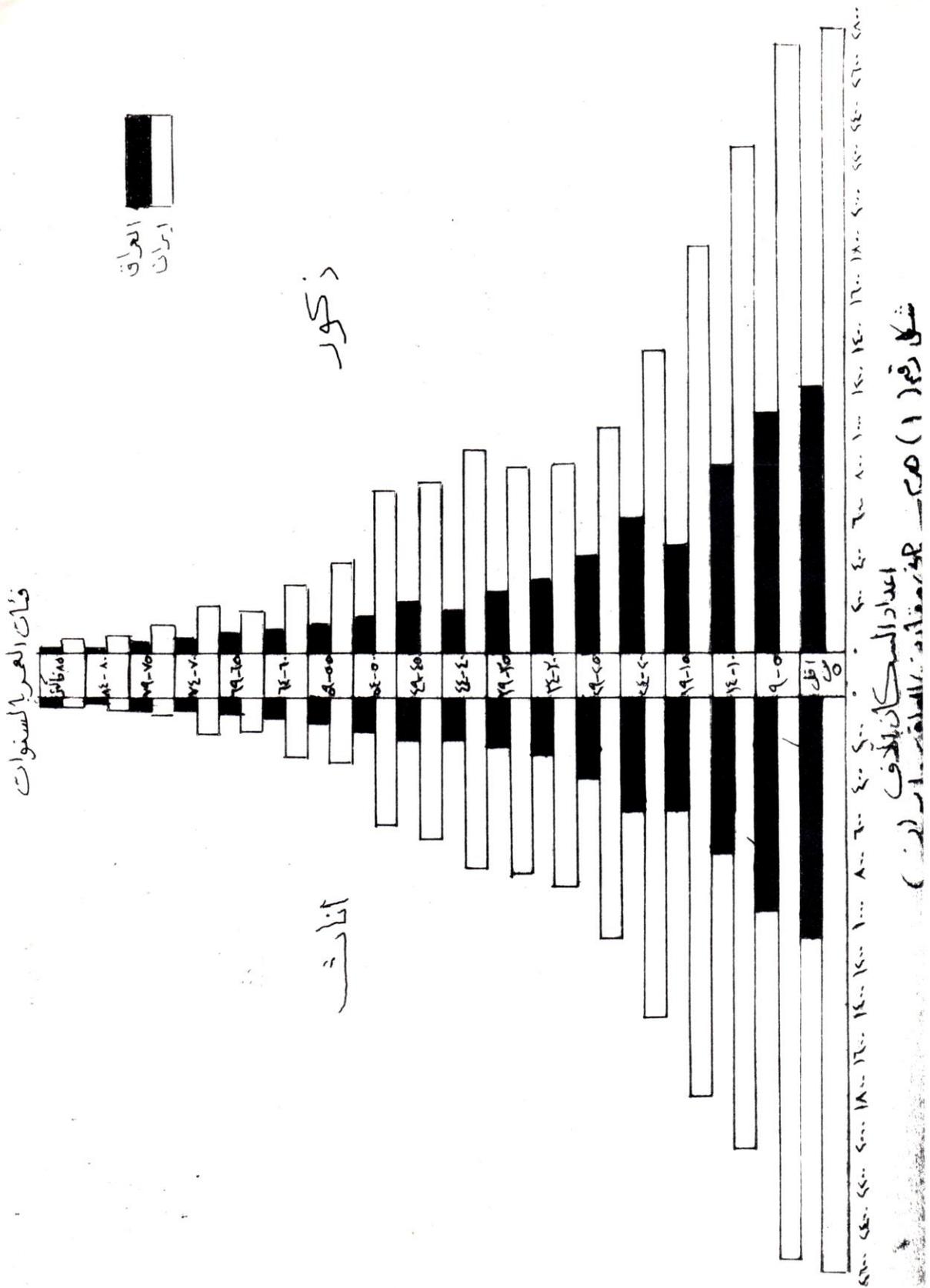
ان تحليل الهرم السكاني لكلا الدولتين سيوصلنا الى النتائج التالية:

١- من حيث القوة العسكرية فان ايران تستطيع ان تجند من سكانها حوالي اربعة ملايين شخص ممن تنحصر اعمارهم بين ٢٠-٣٩ سنة من الذكور فقط أي بحدود ٢٣% منهم مقابل ذلك يستطيع العراق ان يجند حوالي مليون ونصف شخص أي ما يعادل ٢٥% من الذكور - دون النظر الى من يعمل منهم في قوة العمل والمعوقين والطلاب وغيرهم ممن لا يمكن انخراطهم في القوة العسكرية في الحالات الاعتيادية . واذ ما اضفنا الى ذلك الاحتياطي غير النشط الذين تمتد اعمارهم بين ٤٠-٥٩ سنة فان ايران سيكون باستطاعتها وفقا لتعداد ١٩٧٦ اصافة ٢.٧ مليون شخص بينما لم يستطيع العراق ان يضيف اكثر من ٦٣٥ الف شخص. ينظر الجدول رقم (١).

من ناحية اخرى، وعلى مستوى ميدان المعركة، فان الاسلحة والاعتدة الحديثة وامكانيات التحرك والتنقل في كافة الاراضي وامكانية استخدام البعد الثالث (الزمن) في المعركة ووسائل المواصلات واجهزة الكومبيوتر والسيطرة الحديثة، كل هذه الامور قد تطلبت اساليب حديثة ومتطورة في الاستخدام التعبوى وكلها تؤدي الى تقليل الاعداد البشرية المطلوبه لنفس الواجب (٢٠).

٢. ان عرض قاعدة الهرم السكاني لكل من ايران والعراق ستدفع بأعداد هائلة من السكان نحو سوق العمل ونحو التعليم الا ان ذلك اكبر بالنسبة لايران من حيث العدد المطلق بينما يصبح العكس من حيث العدد النسبي وذلك لزيادة نسبة المواليد في العراق عنه في ايران وهذا يتوضح من خلال معرفة ان ٤٧.٣% من اناث العراق و ٤٩.٣% من ذكوره تقع اعمارهم

تحت سن ١٥ سنة مقابل ٤٣.٩% و ٤٢.٣% على التوالي في ايران. كذلك بالنسبة لسن الدخول الى المدارس، ففي ايران يكون ١٦% من السكان اعمارهم تقل عن ٥ سنوات بينما تصل هذه النسبة في العراق الى ١٩%.



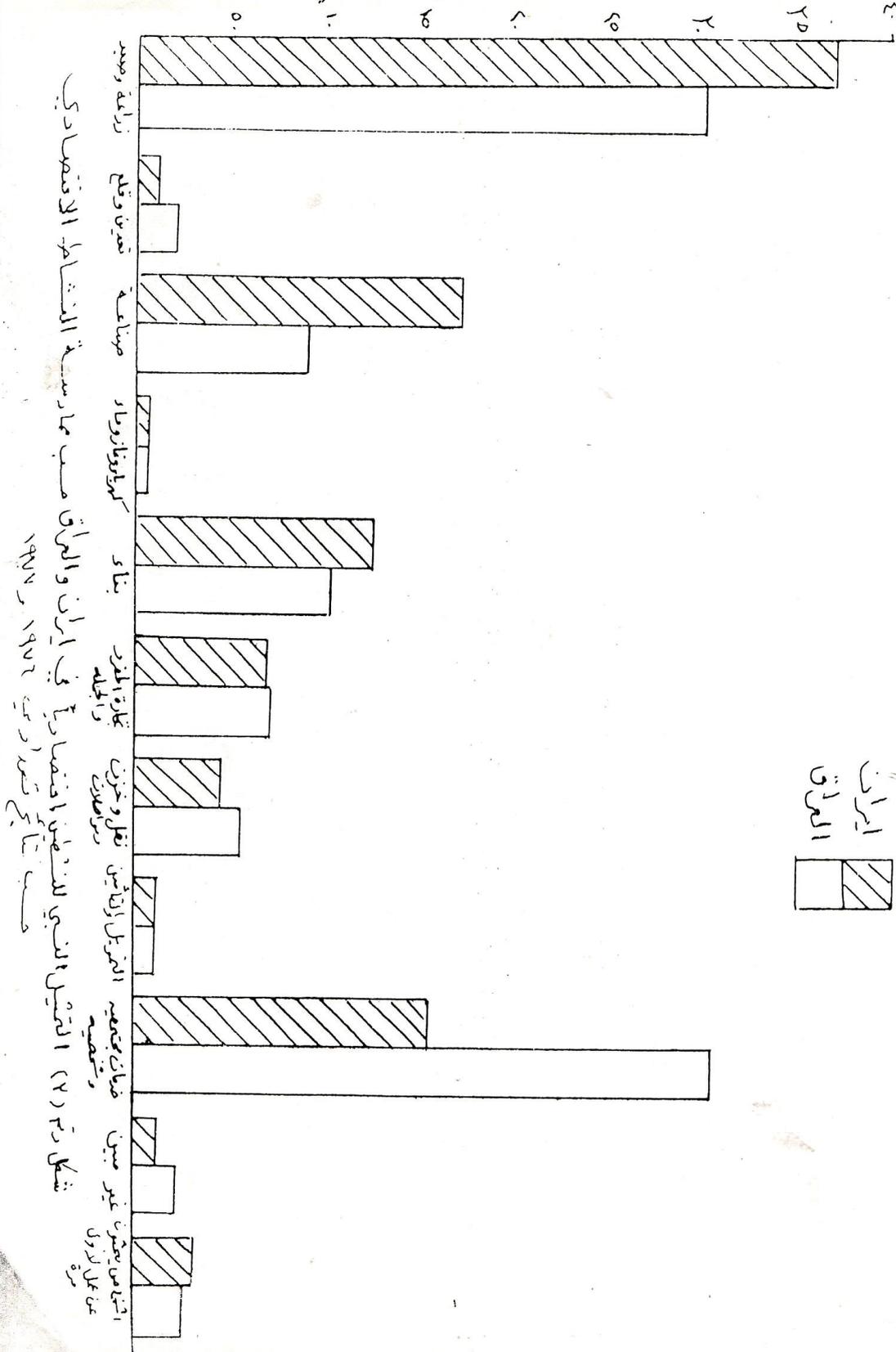
التركيب الاقتصادي: يؤثر هذا التركيب الخصائص الديموغرافية وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لاي مجتمع ونظرا لتشابه الهرم السكاني لكل من العراق وايران ووقوعهما ضمن الدول النامية واعتماد اقتصادهما على النفط بشكل اساسي فقد تشابه الى حد كبير اساسهما الاقتصادي وانشطة السكان فيهما كما يبين الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣).

١- يلاحظ من الجدول ان نشاطي الزراعة والصيد والخدمات المجتمعه تستحوذ على اكثر من ٥٠% من السكان النشطين اقتصاديا وربما هذا يرجع الى ان الدولتين اصلاً زراعتان ثم حدثت تنمية اجتماعية، اقتصادية وصدور قوانين اصلاحية فيهما قادت الى الهجرة من الريف الى المدينة، ونظرا لان الصناعة لم تكن متطورة فيهما بحيث تستوعب اعداد المهاجرين فقد اتجه اغلبهم نحو القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات فتضخم بشكل كبير وكان في العراق اكبر منه في ايران حيث تركز في نشاط الخدمات المجتمعية ٣٠.٥% من السكان النشطين اقتصاديا بينما في ايران ضم ١٥%.

٢- اذا ما اخذنا حجم النشطين اقتصاديا الى الحجم الكلي للسكان نجد انه يتميز بضاآته فهو في ايران حوالي ٢٩% وفي العراق ٢٦% بينما يصل في اليابان وكدولة رأسمالية) الى اكثر من ٤٨% وفي جيكوسلوفاكيا (كدولة اشتراكية) اكثر من ٥١% وقد ترتب على هذا ان ارتفعت نسبة الاعاله في كلا الدولتين حيث بلغت نسبة الاعاله الحقيقية في العراق ٢٨٣% وفي ايران ٢٤٤% وفقا لآخر تعداد بينما بلغت هذه النسبة في اليابان ١٠٤% وفي جيكوسلوفاكيا ٩٥% مما ادى الى انخفاض المستوى المعيشي الحقيقي وانخفاض الانتاج القومي الامر الذي قاد الى النهاية الى الخلل في الميزان التجاري في كلا الدولتين - باستثناء النفط والى عدم الامكانية في سد الحاجة المحلية من السلع والخدمات المنتجة محليا وبالتالي تعرض اقتصاد الدولتين الى اضرارات السوق العالمية.

٣- ان تطور الصناعة يعتبر احد مظاهر القوة في اية دولة لذلك يبدو بان قوة الدولتين تعاني من ضعف في هذا المجال موضعاً بقلة عدد العاملين في الصناعة حيث يعمل فيها ١٧% من العاملين في ايران و٩% في العراق، ومعظمهم يعمل في صناعات صغيرة او لحسابه واذا ما ربطنا هذا بتدني مستوى الانتاجية المرتبط بخصائص السكان الاجتماعية - الاقتصادية بدرجة كبيرة وفي كافة القطاعات لعلمنا مقدار الجهد المطلوب لتطور قوة كلا الدولتين وتنوع مظاهر واسس هذه القوة لحماية أمنهما القومي وتحقيق اهدافهما كدول ضمن هذا العالم المتعدد والمتضارب المصالح.

النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصادياً



ويمكن التعبير عن العلاقة بين السكان والنشاط الاقتصادي بطريقة احصائية دقيقة ممثلة بقياس (معامل الاختلاف)^(٢١) حيث تم اخذ متغيري السكان والناتج المحلي الاجمالي في كلا الدولتين من ١٩٧٣ - ١٩٧٨ فظهرت النتائج كالآتي:

٥,٩% الا ان هناك تباينا واضحا في نمو الناتج المحلي الاجمالي لكلا الدولتين فقد من هذا الناتج بنسبة ٥٨% في العراق وبنسبة ٣٠,٧% في ايران لنفس الفترة، مما يعني ان هناك فرصة كبيرة لزيادة الدخل الفردي في العراق بنسبة اكبر منها في ايران - رغم تحفظنا على هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي لانه كان نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة انتاجه في كلا الدولتين. ان كبر قيمة معامل الاختلاف بين الناتج المحلي الاجمالي وبين السكان في العراق ، ويعزى الى تأميم النفط وصغر حجم سكان العراق مقارنة مع ايران.

٤- لعل النشاط الاقتصادي المتنوع مرتبط اكثر من غيره بالمستوى التعليمي للسكان فالعراق وايران يتميزان بارتفاع نسبة الامية خاصة بين الاناث. فقد بلغت نسبة الامية للذين عمرهم ١٥ سنة فما فوق - وهو عمر الفئة النشطة اقتصاديا ٦٣,٨% في ايران ترتفع عند الاناث الى ٧٥,٧% وتهبط عند الذكور ٥٢,٤% بينما هي في العراق ٥٣% ترتفع عند الاناث الى ٧٠,٦% وتهبط عند الذكور الى ٣٦%. ينبغي الاشارة في هذا المجال الى الطاقة البشرية من العلماء والفنيين في كلا الدولتين^(٢٢). فعلى الرغم من عدم توفر بيانات منشورة متسلسلة وحديثة تتعلق بهؤلاء الا انه يمكننا الاستعانة بما صدر لعام ١٩٧٤^(٢٣) حيث بلغ فيه عدد العلماء والمهندسين في ايران ١٦١.٢٠٠ شخصا ومن الفنيين ٥٦.٤٠٠ شخصا أي ما يعادل ٦٦٩٥ عالم ومهندس وفني لكل مليون شخص من السكان يقابل ذلك في العراق ٤٣.٦٤٥ عالم ومهندس و٢٤.٦٨٩ فني أي ما يعادل ٦٣٤٨ عالم ومهندس وفني لكل مليون شخص من السكان. لقد دفع هذا العدد والنوع من الطاقة البشرية مع توفر الاموال الناجمة عن تزايد انتاج وأسعار النفط كلا الدولتين الى التوجه نحو التقنية النووية حيث اشارت بعض المصادر الى ان العراق كان من المحتمل ان يصبح دولة نووية عام ١٩٩٠ وايران في عام ١٩٨٥ وربما كان احد اسباب الحرب العراقية - الايرانية هو افشال خطط الدولتين في هذا المضمار^(٢٤) و^(٢٥).

التركيب القومي: يحتل التركيب القومي مكانة هامة في دراسة سكان اية دولة من زاوية الجغرافيا السياسية، حيث قد لا تتهدد الدولة بالعدوان المسلح ولكن من الممكن ان يكون التهديد موجها الى نظمها الاجتماعية بهدف احداث خلل في عناصر قوة الدولة.

تعتبر كل من ايران والعراق من الدول المتعددة القوميات **Multinational** حيث تتالف كل منهما من قومية رئيسة واقليات قومية اخرى كما يوضحه الجدول رقم (٥).
ان درجة التباين الاثنوغرافي ضمن اية دولة يمكن ان تحسب ونقارن مع ذلك التباين في دولة اخرى باستعمال معيار التباين الاثنوغرافي التالي: (٢٦).

$$S = 100 \sum_{i=1}^k ni^2 / N^2$$

حيث ان:

N = حجم المجموعة الاثنوغرافية

N = مجموع سكان الدولة

k = عدد المجموعات الاثنوغرافية

فالدولة المتجانسة اثنوغرافيا كلياً، تكون محصلة المعيار (١٠٠). وعند تطبيق المعيار على كل من العراق وايران بدلالة الجدول رقم (٥) وصلت قيمة المعيار في ايران الى ٤٤،٦ وفي العراق ٦٣،٧.

على الرغم من ان المعيار يسجل درجة التباين الاثنوغرافي الا انه لا يوضح درجة الانسجام او التوتر الموجود بين المجموعات الاثنوغرافية المختلفة والتي قد يكون للتدخلات الخارجية ودور السلطة المركزية وطبيعة نظام الحكم اتجاه مشكلة الاقليات دوراً في ذلك فعلى الرغم من ان الاغلبية من سكان العراق هم من العرب لاحظ ارتفاع قيمة المعيار فان المشكلة القومية فيه قد وصلت الى حد الصراع المسلح الذي استمر لفترة طويلة ممثلاً بالحركة الكردية في شمال العراق - حيث تتركز القومية الكردية.

الخلاصة

تسعى جميع الدول بمختلف احجامها ونظمها للحصول على القوة بانواعها لكي تستمر في البقاء وتحقيق اهدافها، وتستمد القوة من عدة مجالات ، يعد السكان احداها وهو في رأينا الاهم لاعتبارات تم ذكرها.

بالنسبة لايران والعراق فانهما يختلفان حجما ويتشابهان تركيبا وتوزيعا سكانيا، حيث يكون سكان العراق ثلث سكان ايران تقريبا، ومن المؤمل وبمعدلات النمو الحالية، ان يتقاربا في الحجم خلال خمسون عاما.

على الرغم من التفاوت في الحجم السكاني بين ايران والعراق ، فان هذا الحجم يعاني من سوء التوزيع على مساحة كلا الدولتين حيث يشهدان تركيزات سكانية على بقع من اراضيها تلعب العوامل الطبيعية كالمناخ والمياه، والعوامل البشرية كطرق المواصلات والتركز الصناعي دورا حاسما في ذلك مع وضوح قلب كلا الدولتين المتمثل حول بغداد وطهران مع قلوب ثانوية لهما. وتعتبر ايران اسعد حظا في هذا المجال نتيجة لكبر مساحتها مما يعطيها عمقا جغرافيا اكبر وتعدد في القلوب علاوة على خسوف في حدود العراق مع ايران باتجاه القلب العراقي الرئيسي المتمثل حول بغداد، الامر الذي يعني ضرورة التخلص من تضخم القلب العراقي وزيادة فاعلية القلوب الثانوية بما يخدم بعضها الاخر مما يعزز من ديمومة الدفاع في حالة قيام غزو من اية جهة.

ترتبط فاعلية السكان في اية دولة ليس بعددهم وانما بتركيبهم فمن ناحية التركيب الاقتصادي، ظهر بان معظم العاملين يتركزون في قطاع الزراعة بنسبة ٣٦.٩% لايران و ٣٠.١% للعراق، وفي قطاع الخدمات بنسبة ١٥.٦% لايران و ٣٠.٥% للعراق مع ملاحظة ضعف الاداء لكلا القطاعين في ايران والعراق مما يترتب عليه ضعف مستوى التحديث للاقتصاد الوطني وضعف في جدار الامن الاقتصادي، خاصة الامن الغذائي لكليهما، واعتمادهما في تقوية امنهما الغذائي على امدادات النفط لشراء السلع الغذائية الامر الذي يتطلب تحرير التركيب الاقتصادي للسكان وزيادة مهاراته وبالتالي انتاجيته في مختلف القطاعات مع زيادة فاعلية التنظيمات الادارية.

ترتبط فاعلية السكان ايضا بمستوى التقدم العلمي الذي يعتبر المحور لهذه الفاعلية وقد اظهرت الاحصاءات الرسمية لكلا الدولتين، انتشار الامية بين السكان وترتفع نسبة الامية بين الاناث اكثر منها بين الذكور مما يعني تعطيل طاقات هامة من المجتمع وعدم مشاركتها في دعم قدراته المختلفة وصيانة امنه القومي. كما يظهر بان امكانية دخول ايران والعراق ميادين عملية تقنية متطورة كالميدان النووي تواجه بصعوبات كبيرة اهمها مدى توفر العنصر البشري المطلوب، ومع ذلك نجد ان كليهما قد قاما بخطوات هامة لتحسين مستوى الاداء العلمي للسكان كالحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية والزامية ومجانبة التعليم وايجاد مؤسسات علمية وبحثية متخصصة.

الهوامش

(×) يعتذر الباحث عن قدم البيانات لكون البحث قد كتب بداية التسعينات الماضية وبناء على طلب لجنة الترقيات العلمية في جامعة بغداد يتم نشره الآن.

١. تركيا ١.٧٤ مليون نسمة عام ١٩٧٧، إيران ٣.٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ أي ما مجموعه ٧.٣ مليون نسمة لآخر تعداد بينما مجموع سكان المشرق العربي لآخر تعداد هو ٦.٩ مليون نسمة.

٢. Saul B. cohen "Geography and politics in a world divided" ٢nd ed. Oxford, ١٩٧٣, P.٧.

وكان (ريتشارد هارتسهورن) قد ادرج المناهج الاربعة الاولى في الكتاب التالي و اضاف (كوهين) المنهجين الاخيرين.

Preston James and Clorence Jones "eds" (American Geography: :Inventory and prospect) Syracns University press, ١٩٥٤, PP. ١٦٧-٢٢٦ .

٣. Richard Muir "Modern Political Geography" Macmillan, London ١٩٧٩, P. ١٤٨.

٤- كان راتزل - وهو اشهر الباحثين في حقل الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس يرى بان نمو السكان يجب ان يتم قبل نمو الدولة حيث شبه الدولة بالكائن الحي كذلك كان يرى العالم الفرنسي المشهور (جان جاك روسو) بان حجم الدولة يتوقف الى حد كبير على النسبة بين مساحتها وازدهامها بالسكان . ينظر: جـ ١، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥، ص ٣٨ - ٤٠.

٥- اسماعيل صبري مقلد " العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات " ط٢، جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ١٦٥.

٦- فاضل زكي محمد (السياسة من وراء الاستراتيجية) الموسوعة الصغيرة وزارة الثقافة والاعلام (العراقية) العدد ١٧٨، ١٩٨٦.

٧- امين محمود عبد الله (في اصول الجغرافيا السياسية) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٥٣.

٨- محمد محمود ابراهيم الديب "الجغرافيا السياسية " الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٠٨.

٩- هاتي الياس خضر الحديثي (عملية صنع القرار السياسي الخارجي) وزارة الثقافة والاعلام (العراقية) ، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٣.

١٠- فيليب هوسر "المحرر" (السكان والسياسات الدولية) ترجمة الدكتور خليل حسن خليل ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٣، ص ٢٠٢.

١١- اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

١٢. استخدمت المعادلة التالية في اسقاط حجم السكان لكل من ايران والعراق عام ٢٠٠٠.

ل = أ هـ ن-١

حيث ان ل = حجم السكان في سنة التوقع

٦ = حجم السكان في سنة التعداد

هـ = نسبة التغير السنوي

ن = عدد السنوات بين سنتي التوقع والتعداد

حول خطوات الحل ينظر : عبد الحسين زيني عبد الحليم القيسي ورفيق العلي "الاحصاء السكاني" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد، ١٩٨٠، ص ١٧٦.

لم تأخذ اثار الحرب بالحساب عند اسقاط السكان عام ٢٠٠٠ حيث هناك مفهوم ان ينبغي الاشارة اليهما في هذا المجال وهما : نقص السكان - وهو الذي يحدث نتيجة الفرق بين الولادات والوفيات اثناء الحرب وهو

نقص بمفهومه المطلق ، ومفهوم تقلص السكان – وهو عبارة عن النقص الاجمالي لحجم السكان اثناء الحرب مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم السكان الاجمالي الذي كان سيبلغه لو لم تقع الحرب. فإذا فرضنا ان تعداد سكان دولة ما قبل الحرب (٤٠) مليون نسمة واصبح بعد الحرب (٣٥) مليون نسمة فان مقدار النقص في سكانها يعادل (٥) مليون. غير ان هذا السكان كان سيبلغ (٤٥) مليون نسمة لو لم تقع الحرب، فتقلص السكان هذا يعادل (١٠) مليون للتفصيل ينظر:

منصور الراوي "في الحرب والسكان" مجلة الدفاع (العراقية) العدد ١/١٩٨٦.

١٣- احمد نجم الدين فليجة "سكان العراق: دراسة جغرافية" جامعة بغداد ١٩٨٢، ص ١٨٧. وكذلك ينظر عبد علي الخفاف واخرون "الاحوال الديموغرافية في ايران، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٣٥-٣٦.

١٤- لعمل منحنى لورنز ثم الاعتماد على المصدر التالي:

Cole and king "Quantitative Geography" John Wiley, ١٩٦٩, PP. ٢٤٣ - ٢٤٥

١٥- احمد نجم الدين فليجة ، مصدر سابق، ص ١٨٩.

١٦- فيريدون ميروزي "طهران: تحليل ديموغرافي واقتصادي" ترجمة حجير عدنان زكي الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سلسلة الدراسات المترجمة دراسة رقم (٦)، بغداد، ١٩٨٤، صفحات متفرقة.

١٧- حسن عبد القادر صالح "المظهر الجغرافي لقوة الدولة" الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٧٦، ص ٢٧.

١٨- محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

١٩- لويس سي. بليتروجي. ايزل بيرسي "الجغرافية العسكرية" ترجمة عبد الرزاق عباس حسين ، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٥.

٢٠- علاء الدين حسين مكي خماس "التفوق العددي : ضرورة موضوعية ام حالة نسبية" وزارة الدفاع، مديرية التطوير القتالي، بغداد، د.ت، ص ١٧٥.

٢١- تم استخراج معامل الاختلاف وفقا للقانون التالي:

معامل الاختلاف = $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط}}$

$100 \times$

الوسط

لمتابعة خطوات الحل ينظر:

عبد الرزاق محمد البطيحي ومحمود حسن المشهداني وابراهيم محمد حسون القصاب "الاحصاء الجغرافي" جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ٨١ وما بعدها.

٢٢- يقصد بالعلماء الاشخاص الحاصلين على شهادة جامعية اولية ولهم خبرة في ممارسة اعمالهم او حديثي التخرج الجامعي العالي، اما الفنيين فيقصد بهم اصحاب الشهادات المتوسطة والمعنيين بالامور المهنية الفنية.

فلاح سعيد جبر " التكنولوجيا والصناعات التعدينية في الوطن العربي" منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٨٦.

٢٣-U.N.Statistical Yearbook for Asia and Pacific. ١٩٨٣, P. ٢٦٦

٢٤- كانت التقديرات الغربية السائدة حتى سقوط نظام الشاه سنة ١٩٧٩ تتوقع ان تستطيع ايران انتاج سلاح نووي مع نهاية الثمانيات من القرن العشرين. وذهب احد التقديرات في عام ١٩٧٩ الى ان البرامج التي وضعها الشاه كانت ستمكن ايران (نظريا) من تطوير (١١) قنبلة ذرية في الاقل بحلول عام ١٩٨٥ و (٤٦) قنبلة بحلول عام ١٩٩٥. للتفصيل ينظر:

محمد وصفي ابو مغلي " حقيقة القدرات النووية الايرانية " مجلة الخليج العربي جامعة البصرة، العددان ٣
٤- ١٩٨٥، ص ٣٩- ٥٠.

٢٥- في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠ قتلت المخابرات الاسرائيلية (الموساد) يحيى المشد وهو عالم ذره مصري يعمل في العراق. وفي ٧ حزيران عام ١٩٨١ اغارت الطائرات الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي (تموز - اوزاريك) في بغداد.

٢٦- Richard Mnir, Op.cit.,P.٩٥.

جدول رقم (١)

التركيب العمري لسكان ايران والعراق حسب الجنس كنسب مئوية

الفئات العمرية بالسنوات	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من ٥	٩.٨	٩.٢	٨.٣	٧.٧
٥-٩	٨.٨	٨.٢	٨.١	٧.٥
١٠-١٤	٦.٨	٦.٠	٦.٧	٦.٠
١٥-١٩	٤.٠	٠.٣	٥.٤	٥.٣
٢٠-٢٤	٥.٠	٤.٣	٤.٠	٤.٣
٢٥-٢٩	٣.٥	٣.٢	٣.٠	٣.٢
٣٠-٣٤	٢.٦	٢.٤	٢.٥	٢.٦
٣٥-٣٩	٢.١	٢.٠	٢.٤	٢.٤
٤٠-٤٢	١.٥	١.٦	٢.٦	٢.٣
٤٥-٤٩	١.٨	١.٧	٢.٢	١.٩
٥٠-٥٤	١.٣	١.٤	٢.١	١.٧
٥٥-٥٩	١.٠	١.٠	١.٢	٠.٩
٦٠-٦٤	٠.٩	٠.٩	٠.٩	٠.٨
٦٥-٩٦	٠.٧	٠.٦	٠.٥	٠.٥
٧٠-٧٤	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٦
٧٥-٧٩	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٣
٨٠-٨٤	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢
٨٥ فأكثر	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.١
المجموع	٥١.٥	٤٨.٥	٥١.٥	٤٨.٥

اخذت البيانات بالنسبة لايران من المصدر التالي:

U.N.Demographic Yearbook ١٩٨١,PP.٢٢٢-٢٢٣

وبالنسبة للعراق اخذت من نتائج تعداد ١٩٧٧.

جدول رقم (٢)

مقارنة لمجهودات الانفاق الدفاعي بين ايران والعراق لعام ١٩٨٠
(باسعار الدولار لعام ١٩٧٩)

ت	البند	العراق	ايران
١.	عدد السكان (١)	١٣١٣٥٠٠٠	٤٩٦٦٥٠٠٠
٢.	اجمالي الناتج القومي (مليون) (٢)	٣٥٤٨٤	٦٥٨٧٥
٣.	الانفاق الدفاعي (مليون) (١)	٢٧٠٠	٤٢٠٠
٤.	نسبة الانفاق الدفاعي الى الانتاج القومي الاجمالي (٢)	%٧.٦	%٦.٣
٥.	نسبة الانفاق العسكري الى نفقات الحكومة المركزية (١)	%٢٤	%١٢.٣
٦.	حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي (٢)	٢٥٦٤	١٦٦٠
٧.	حصة الفرد من الانفاق العسكري (١)	٢٠٢	١١٠
٨.	نسبة الاسترادات العسكرية الى اجمالي لاستيرادات (٢)	%١٢.٣	%١٦
٩.	عدد القوات المسلحة بالالف (١)	٢٤٢.٣	٢٤٠
١٠.	عدد القوات الاحتياط بالالف (١)	٢٥٠ لعام ١٩٨١	٤٠٠
١١.	القوى شبه العسكرية بالالف (١)	٧٩.٨ لعام ١٩٨١	٧٥

المصادر: (١) مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢، ١٩٨١.

(٢) Anthony H. Cordesman: The Gulf and the Search for strategic stability "westview press, London, ١٩٨٤, tables: ١٣-٥, ١٣-٨, ١٣-٩, ١٣-١٦.

جدول رقم (٣)

تركيب سكان العراق وايران حسب ممارسة النشاط الاقتصادي
كنسب مئوية

ت	النشاط الاقتصادي	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١.	الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	٢٢.٨	٦٤.٨	٣٠.١	٣٥.٧	٤١.٥	٩،
٢.	التعدين والقلع	١.٣	٠.٤	١.٨	١.١	٠.٢	
٣.	الصناعة	٩.١	٨.٩	٩.٠	١٣.٣	٣٢.٥	٢،
٤.	الكهرباء والغاز والماء	٠.٩	٠.٢	٠.٧	٠.٨	٠.١	٠.٩

٠.٣	٠.٩	١٥.١	١٠.٢	٠.٩	١٢.٢	البناء	٥.
٠.٩	٠.٧	٨.٤	٧.١	٢.٩	٨.٠	تجارة المفرد والجملة والمطاعم والفنادق	٦.
٠.٤	٠.٩	٥.٥	٥.٧	٠.٩	٦.٧	النقل والخرن والمواصلات	٧.
	٠.٥	١.٢	١.٠	٠.٩	١.٠	التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	٨.
٠.٦	١٤.٤	١٥.٨	٣٠.٥	١٥.٨	٣٣.٧	الخدمات المجتمعية والشخصية	٩.
٠.٢	١.٨	١.٠	١.٩	٢.١	١.٨	قيمة	١٠.
	٦.٩	٢.٠	٢.٤	١.٩	٢.٥	اشخاص يبحثون عن عمل لأول مرة	١١.

U.N, Yearbook of Lab our statistics ١٩٨٢,P.٥٨

جدول رقم (٥)

التركيب القومي للعراق وايران

القومية	%	القومية	%
العرب	٧٨	الفرس	٦٣
الاکراد	١٦.٧	الأتراك	٢٠
الترکمان	٢.٢	العرب	٧
قوميات اخرى	٢.٩	الاکراد	٦
		البلوش	٢
		قوميات اخرى	٢

بالنسبة للعراق اخذت البيانات من نتائج تعداد ١٩٥٧.

اما بالنسبة لايران فقد اخذت البيانات من المصدر التالي:

عبد على حسن الخفاف وعبد الحميد القيسى وجهاد صالح العمر الاحوال الديموغرافية في

ايران " منشورات مركز الدراسات الايرانية رقم (١١)، جامعة البصرة، ١٩٨٧.

The population of Iraq and Iran - a comparative study in political geography

D. Abbas Ghali Hadithi

Abstract

This research is concerned with the differences and similarities between population of Iraq and Iran from political geography perspective. To view this comparative it is related to the size of population and its structures, especially national, environmental and educational structure for Iraq and Iran . The analysis demonstrate the population of both states have similar features in the growth average of size population, educational structure and have some relative differences in the number and size of urban centers and national construction .